مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 886-900

دخول الفاصل بين المضاف والمضاف إليه في قوله تعالى: ((كذلك زيّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم)) – قراءة ابن عامر الشامي أنموذجا (دراسة نحوية)

م.م. مينا موسى عبد الرزاق
تربية الرصافة الاولى/ متوسطة الابداع للبنات
Meenalazaidy5@gmail.com

مستخلص البحث:
تناول هذا البحث في التوجيه النحوي والبلاغي لقراءة الإمام ابن عامر الشامي لقوله تعالى: {كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ}، والمتعلقة بمسألة دخول الفاصل بين المضاف والمضاف إليه، وهي ظاهرة نحوية دقيقة أثارت نقاشاً واسعاً بين النحويين والمفسرين. يُبرز هذا البحث أهمية القراءات القرآنية المتواترة بوصفها شواهد لغوية أصيلة، لها حجيتها في تقرير القاعدة النحوية وتوسيعها، ولا يجوز ردها اعتماداً على القياس وحده. اعتمدت الدراسة منهجاً وصفياً تحليلياً، يقوم على تتبع آراء أئمة النحو مثل ابن هشام، وابن جني، والزمخشري، فضلاً عن جهود القراء كابن الجزري في الدفاع عن هذه القراءة. توصل البحث إلى أن الفصل الوارد في هذه القراءة ليس شاذاً، بل مؤسس على منطق بلاغي ونحوي رصين، يقوم على إبراز دلالة الفعل (قتلُ) وتقديمه لتكثيف الأثر الدلالي، ثم إلحاق المضاف إليه (أولادهم) لاحقاً لخلق أثر تشويقي وبياني. كما أثبت البحث أنّ القراءات القرآنية تمثل مرجعاً لغوياً أعلى، لا تُقاس بالقواعد، وإنما تُقاس القواعد عليها، وأن دراسة مثل هذه الظواهر تفتح أفقاً أوسع لفهم النحو القرآني وبلاغته.

الكلمات المفتاحية : القراءات المتواترة - ابن عامر الشامي- النحو القرآني - الفصل النحوي - البلاغة القرآنية .

المقدمة

يعد علم القراءات القرآنية من أهم علوم القرآن الكريم، وقد حظي بعناية كبيرة من علماء الأمة لما له من أثر في توجيه المعنى وتوسيع دلالات النص القرآني. والقراءات المتواترة كلها منزلة من عند الله، وهي أوجه قرآنية صحيحة أُخذت عن رسول الله (ﷺ) بطريق التلقي والمشافهة، ولا يجوز ردها أو تضعيفها. وقد تنوعت هذه القراءات في بعض المواضع النحوية مما أفضى إلى اختلاف في التركيب والدلالة، وكان ذلك سبباً في إثراء الدرس اللغوي والتفسيري على السواء.

ومن بين هذه المواضع القرآنية التي أثارت انتباه النحويين والمفسرين، قوله تعالى:

((كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)) [الأنعام: 137]،

والتي قرأها (أبن عامر الشامي)* برفع (قتلُ) على أنه فاعل لـ(زُيّن)، مما يترتب عليه دخول فاصل (الجار والمجرور: لكثير) بين المضاف (قتلُ) والمضاف إليه (أولادِهم). أن التعرض لمثل هذه المواضع التي تتعلق بالقراءات المتواترة يمثل ميداناً حساساً، تخشى فيه الباحثة الوقوع في تخطئة ما هو ثابت عن رسول الله (ﷺ) من جهة، أو مخالفة توجيهات أئمة معتبرين من جهة أخرى، خاصة

* عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الدمشقي ، أبو عمران ، نحو 8 هـ، وقيل 21 هـ، دمشق ، 118 هـ، وقيل 127 هـ، دمشق ، يعد من التابعين ، مشايخه : قرأ على المغيرة بن أبي شهاب، وأخذ عن كثير من التابعين ، تلاميذه: هشام بن عمار، ابن ذكوان، وغيرهما ، وقاضي دمشق، إمام الجامع الأموي ، أحد القراء السبعة، إمام أهل الشام في القراءة ، قراءته: متواترة، رواها هشام وابن ذكوان، وتُعدّ من القراءات السبع المشهورة .

أن القراءة موضع البحث منسوبة إلى أحد أئمة القراءات السبعة، وهو ابن عامر الشامي (ت 118هـ)، الذي عرف بدقته في الرواية، وعلوّ كعبه في القراءة، حتى قيل إنه قرأ على الصحابي الجليل (المغيرة بن أبي شهاب) ، وأخذ عن جمع من التابعين ، وقد وجهت قراءته هذه من طرف عدد من علماء النحو والقراءات، بينما ناقشها آخرون نقاشاً نقدياً لغوياً. يسلط البحث الضوء على توجيه قراءة متواترة عن إمام من أئمة القراءة السبعة، ومحاولة الدفاع عنها نحوياً من خلال القواعد اللغوية، مما يسهم في بيان مرونة النظام النحوي وقدرته على استيعاب الفروق القرائية، ويظهر سَعة فَهم علماء النحو والقراءات للنص القرآني في تعدده المشروع.ويجب الوقوف على الجانب النحوي في توجيه قراءة (أبن عامر) ، وبيان وجه صحتها وفق القواعد النحوية المعتمدة، مع تحليل دقيق لبنية الجملة في ضوء الآية المذكورة، ومن ثم الدفاع عن سلامة القراءة ضمن الإطار النحوي الصحيح، والرد على بعض الاعتراضات الواردة في كتب النحو أو التفسير.

مشكلة البحث

تمثل ظاهرة الفصل بين المضاف والمضاف إليه خروجًا عن المألوف في التركيب العربي، إذ إن القاعدة تقتضي اتصال المضاف بالمضاف إليه دون فاصل ومع ذلك، وردت في بعض القراءات القرآنية، ومنها قراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى: ((وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادهم شركاؤهم))
التي أثارت جدلًا نحويًا وبلاغيًا ، وطعن فيها من بعض أئمة اللغة والقراءة، مثل أبي علي الفارسي والأزهري، رغم تواترها.
وتكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن التساؤل الآتي:

– إلى أي مدى يمكن اعتبار الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به في قراءة ابن عامر ظاهرة مقبولة نحوياً وبلاغياً، وما حجية القراءات المتواترة في مثل هذا السياق؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1- بيان الجوانب النحوية واللغوية المتعلقة بالفصل بين المضاف والمضاف إليه.
2- تحليل قراءة ابن عامر الشامي في الآية الكريمة من حيث البناء النحوي والدلالة.
3- إبراز موقف النحاة والقراء من هذه القراءة، وعرض توجيهاتهم لها.
4- بيان منزلة القراءات القرآنية المتواترة في ضوء القواعد النحوية.
5- الدفاع العلمي عن القراءة المتواترة وفق منهج لغوي ونحوي موثق.

فرضيات البحث

1- تعد قراءة (أبن عامر الشامي) في الآية الكريمة قراءة صحيحة متواترة، ولا يطعن فيها بالقياس النحوي.
2- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وارد في كلام العرب نثراً وشعراً، وإن قلّ.
3- طعن بعض النحويين في هذه القراءة يرجع إلى تغليبهم للقياس على السماع، وهو منهج لا يُعتد به في القراءات المتواترة.
4- للبلاغة والسياق دور في توجيه هذا الفصل، بما يعضد القراءة لا ينقضها.

منهجية البحث

أتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تتبع الظاهرة النحوية في المصادر الأساسية، وتحليل الشواهد، وموازنتها بقراءة (أبن عامر الشامي)، ويتضمن: - المنهج الوصفي لعرض وتحليل مفاهيم الفصل بين المضاف والمضاف إليه في اللغة العربية ، والمنهج التحليلي لتحليل البنية النحوية والدلالية للآية الكريمة في قراءة (أبن عامر). والمنهج المقارن لمقارنة هذه القراءة بغيرها من

القراءات، ومواقف النحاة والقراء منها ، والمنهج النقدي في تقييم الطعون النحوية في القراءة من خلال منطق القياس والسماع وأثر السياق البلاغي.

إجراءات البحث : تعريف موجز بإمام القراءة (ابن عامر الشامي) ، ثم نتناول في المبحث الأول التوجيه النحوي لقراءته، ونخصص المبحث الثاني للدفاع عنها والرد على الإشكالات المثارة بشأنها ، اما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه أثر القراءات المتواترة في توجيه القواعد النحوية وتوسيع دلالات التركيب .

التمهيد:- أهمية علم القراءات القرآنية

يعد علم القراءات القرآنية أحد أعمدة علوم القرآن الكريم، وركيزة أساسية لفهم كتاب الله تعالى، وقد تبوأ مكانة عظيمة بين العلوم الشرعية واللغوية على حد سواء. إذ تعكس القراءات أوجه الأداء القرآني التي وردت عن النبي (ﷺ) بطريق التواتر، ونقلها الصحابة الكرام إلى من بعدهم، فتلقتها الأمة بالقبول جيلاً بعد جيل. ولم تكن هذه القراءات اختلاف في المعنى أو تضاد في المقصود، بل جاءت مكملة للبيان الإلهي، موسعة للدلالة، وكاشفة عن وجوه الإعجاز اللغوي في النص القرآني(ابن عطية،2001 ، ص45-46)، وإنّ تعدد القراءات يمثل ظاهرة لغوية فريدة، تسهم في إثراء الدلالة القرآنية وتوسيع مدارك التأويل، إذ يظهر هذا التعدد مرونة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب المعاني في صور تركيبية متعددة، دون إخلال بالمعنى الأصلي أو المساس بوحدة النص(الزركشي،1957 ، ص318-320) ،وقد أشار العلماء إلى أن الاختلاف بين القراءات إنما هو اختلاف تنوع لا تضاد، يعزز المعنى ويُظهر الجوانب المختلفة للبيان القرآني، وقد اهتم علماء القراءات والنحو والتفسير ببيان هذه الأوجه وتوجيهها، فكان لكل قراءة تخريج نحوي دقيق، يراعي قواعد اللغة وأساليب العرب في التعبير، ومن هنا برزت أهمية الجمع بين علوم اللغة والقراءة لفهم النص القرآني على الوجه الأكمل(السيوطي ،2008 ، ص168).

إن دراسة المسائل النحوية المرتبطة بالقراءات، كما في مسألة دخول الفاصل بين المضاف والمضاف إليه، تظهر عمق التفاعل بين البنية النحوية والتوجيه القرائي، وتكشف عن الجهد الذي بذله علماء الأمة في الدفاع عن سلامة القراءات المتواترة وبيان وجهها اللغوي الصحيح، وهو ما يمثل أحد أهداف هذا البحث.

تعريف أبن عامر الشامي :- هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي الدمشقي، ويُكنى بـ أبي عمران، ولد سنة 8 هـ وقيل 21 هـ، ونشأ في دمشق، وكان من أئمة التابعين وأعلام القراء، وإليه تُنسب قراءة أهل الشام(الذهبي ، 1997، ص87-90). تولى قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، وكان إماماً في القراءة والعربية، مشهورًا بالضبط والإتقان، وقد قرأ القرآن على جماعة من التابعين، وأخذ عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، الذي قرأ على عثمان بن عفان وأُبي بن كعب رضي الله عنهما، وبه تتصل قراءته بالنبي ((صل الله عليه وسلم))(أبن الجزري،2006، ص445).

قد كان (أبن عامر) من كبار القراء المجودين، إماماً في القراءة والعربية، عارفاً بالحديث، ثقة حجة ، وأحد الأئمة السبعة، إمام دار الإمامة في الجامع الأموي بدمشق، ومقرئ أهل الشام (ابن الجزري، 1933 ، ص31–32).

وتميزت قراءته بالتحقيق والتؤدة، وانتشرت قراءته في الشام والعراق، وتلقاها عنه (هشام بن عمار) و(ابن ذكوان) وهما أشهر راويين له ، وقد توفي سنة (118 هـ) (الزركلي، 2002، ص 59-63) ، وقيل (127 هـ)، في مدينة دمشق، ودفن فيها، بعد أن أخف أثر كبير في علم القراءات، وما زالت قراءته معتمدة ومتواترة ضمن القراءات السبع المشهورة التي جمعها ابن مجاهد.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.32 (NO. 135) 2026, pp. 886-900

المبحث الأول

توجيه قراءة ابن عامر الشامي نحوياً

عنى علماء النحو والقراءات بتوجيه القراءات القرآنية المتواترة توجيهاً دقيقاً ، بما يوافق قواعد العربية ويكشف عن مرونة النظام النحوي العربي، الذي يستوعب أوجه التركيب المختلفة في إطار من الانضباط القاعدي (الأنصاري، 1360، ص408) ، وتعد قراءة الإمام أبن عامر الشامي في قوله تعالى: **((كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ))** [الأنعام: 137]، ومن أبرز المواضع التي تقتضي النظر النحوي الدقيق، وذلك لما فيها من تقديم الفاعل (قتلُ) وتأخر المضاف إليه (أولادِهم)، مع دخول فاصل (الجار والمجرور: لكثيرٍ من المشركين) بينهما.

وهذه القراءة تثير مسألة نحوية معروفة وهي جواز دخول الفاصل بين المضاف والمضاف إليه. وانطلاقًا من أهمية هذه المسألة، يأتي هذا المبحث ليتناول توجيه هذه القراءة نحوياً، من خلال عرض أقوال النحويين والمفسرين، وتحليل بنية التركيب في ضوء القواعد النحوية الثابتة، وصولاً إلى تبيين صحة هذه القراءة من حيث الصناعة النحوية.

المطلب الأول: الموقع النحوي للفاعل في قراءة ابن عامر ومشكلة الفاصل بين المضاف والمضاف إليه

جاءت قراءة (أبن عامر الشامي) لقوله تعالى:

{كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ} (سورة الأنعام - الآية 137)

برفع (قتلُ) على أنه فاعل لزُيِّن، وتقديمه على المضاف إليه (أولادِهم) ، مع وجود فاصل بينهما، هو الجار والمجرور (لكثير من المشركين) ، وهو ما يُعدّ في نظر بعض النحويين خروجاً عن الأصل في باب الإضافة ومن المقرر في النحو العربي أن المضاف لا يفصل عن المضاف إليه إلا بضرورة شعرية أو تأويل خاص (الأنصاري، 1360، 409) ، وهذا ما جعل هذه القراءة محل نقاش طويل في كتب النحو والتفسير. وقد أشار (ابن هشام الأنصاري) إلى هذه المسألة بقوله:

(الأصل أن يتصل المضاف بالمضاف إليه، ولا يُفصل بينهما إلا في مواضع معدودة شاذة أو مؤوّلة).

يؤيد ذلك ما ذكره الزجاج (ت311هـ) في تفسيره (الزجاج، 301هـ ، ص303) ، حيث قال:

(من قرأ (قَتْلُ أولادهم) بالرفع، جعله فاعل (زُيِّن)، وكان (لكثيرٍ من المشركين) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، وهذا سائغ عند بعض أهل العربية)(الزجاج، 301هـ ، ص303).

وقال الزمخشري في توجيه هذه القراءة :(هو على التقديم والتأخير، أي زُيِّن قتلُ أولادهم لكثير من المشركين، ويجوز الفصل عند أمن اللبس، وهو نادر في الاستعمال، لكنه مستعمل)

(الزمخشري، 1132 ، ص71).

إذن، فإن التوجيه النحوي لقراءة ابن عامر يعتمد على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصلٍ غير أجنبي عن الجملة، خاصة إذا سلِم التركيب من الغموض، وهو ما ينطبق على هذه الآية، حيث إن السياق لا يلبس على الفاعل والمفعول، كما أشار (أبن عطية الأندلسي) إلى أن هذا التركيب مقبول إذا كان الفاصل من تمام المعنى، فقال: (وجعل (قتلُ) فاعل (زُيِّن) مع توسط (لكثير) جائز عند من يرى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهو مذهب بعض النحويين)

(ابن عطية،1977 ، ص105).

ومن الشواهد على الفصل في العربية قول الشاعر (المرزوقي، 1954، ص71):

لقد علم الحيُّ اليمانون أنني ... إذا قلتُ شيئًا أنفذه بمقالتي

فقد فصل بين (الحيّ) و(اليمانون) بـ (ال)، واعتُبر ذلك من الشواهد التي يستأنس بها في تخريج مثل هذه المواضع. وبذلك يتضح أن توجيه قراءة (أبن عامر الشامي) يقوم على قاعدة نحوية لها أصل وإن

كان نادرًا، لكنها مؤيدة بسياق الآية وبدلالة التركيب. وإن ما يثيره بعض النحويين من الاعتراض على قراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى:
((كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ)) (سورة الأنعام - الآية 137)
إنما هو مبني على منظور تقعيدي ضيق يغلب عليه الحس المدرسي الذي يقدم القاعدة على السياق، ويجمد على المألوف من التراكيب. غير أن البيان القرآني لا يقاس على القياس المحض، بل ينظر إليه من زاوية نظرية النظم كما أصلها (عبد القاهر الجرجاني)(الجرجاني، 2007، ص46) ، حيث المعنى لا يتحقق إلا من خلال الترتيب الخاص والائتلاف بين الكلمات، وهذا ما يعطي شرعية للتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والتعبير بالمخالفة لما هو مستقر في القياس.
قال عبد القاهر: ليست العبرة بالكلمة في ذاتها، وإنما بموقعها من أخواتها، وما تكتسبه من جوارها من خصائص المعنى والنظم.
وهذا يفتح المجال لتأويل تركيباتٍ قرآنيةٍ قد تبدو على خلاف الظاهر النحوي، لكنها تتسق تمامًا مع النسق البلاغي والدلالي للنص . ومن هنا، فإن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في هذه القراءة لا يعد شذوذاً ، بل هو منظور تنظيمي ضمني لتوزيع أركان الجملة بشكل يُقدّم المعنى المقصود بإبراز العنصر الأكثر خطورة وهو (القتل) ثم إلحاق البيان بالمفعول به (أولادهم). بل إن هذا النوع من التركيب يقارن بما يسميه بعض النحويين بـ (الإضافة المنقطعة أو غير المباشرة) ، حيث يتوسط الفاصل لإفادة غرض دلالي خاص، وهذا مألوف في لغة العرب وإن لم يكن هو الأشهر. وقد بين (الطاهر أبن عاشور) هذا المعنى بقوله: والإضافة قد تتوسع فيها العرب، فتفصل بين طرفيها بفاصلٍ لا يفسد النسبة، إذا كان ذلك لموجب في النظم أو الدلالة، وهكذا، فإن الدفاع عن القراءة هنا لا يتوقف على التقعيد، بل يمتد إلى استيعابٍ أوسع للفكر النحوي من جهة، ولنظرية النظم من جهة أخرى، وهو ما يجعل القرآن الكريم دائمًا في منزلة المُعلّم لا المتعلّم، والموجّه بالقواعد
(ابن عاشور، 1973، ص252).

المطلب الثاني: التوجيه النحوي لقراءة ابن عامر الشامي في ضوء قواعد الإضافة

إن قراءة (أبن عامر الشامي) برفع (قَتْلُ) وجعلها فاعلًا لـ(زُيِّن) مع دخول الفاصل بين المضاف والمضاف إليه لا تخرج عن أصول العربية، وإن كانت من قبيل ما يسمى عند النحويين بـ (القليل النادر) ، لكنها محكومة بسياق دلالي يمنع اللبس، ويظهر العلاقة النحوية بوضوح. وقد ناقش النحويون مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه من حيث الجواز والمنع، فذهب البصريون إلى أن الأصل في الإضافة الاتصال دون فاصل، وأن أي فاصل يخرج التركيب عن سننه، ما لم تكن هناك ضرورة شعرية أو قرينة بيانية قوية(ابن هشام، 1355، ص408) ، في حين ذهب الكوفيون وبعض المتأخرين إلى جواز الفصل، بشرط ألا يفضي إلى غموض أو إشكال في المعنى
(ابن هشام، 1355، ص409).
وفي قراءة (أبن عامر)، نجد أن الجار والمجرور (لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ) لا يؤدي إلى غموض في تحديد الفاعل، فالسياق بين أن (قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ) هو الذي زيَّنه الشيطان، والفصل بالجار والمجرور هنا يعد من الفاصل غير الأجنبي، لأنه متعلق بالفعل (زُيِّن)، وليس غريب عن المعنى.
وقد اعتبر (الرضي الأستراباذي) أن مثل هذا التركيب يمكن تأويله على وجه صحيح، فقال: ((إذا كان الفاصل متعلقاً بالمضاف أو المضاف إليه أو بالفعل العامل فيهما، جاز الفصل عند أمن اللبس)) (الأستراباذي، 1986، ص353.).
وقد أكد (السيوطي) في همع الهوامع هذا المعنى بقوله: (الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يجوز إلا في ضرورة أو في موضع مُؤوَّل، كأن يكون الفاصل مما له تعلق معنوي أو لفظي بالمضاف، ويقدر عوده عند التفسير) (السيوطي، 1986، ص144). ويدعم هذا التوجيه ما قاله أبو حيان

الأندلسي في تفسيره: (وقراءة ابن عامر بضم (قتلُ) على الفاعلية، والفصل بالجار والمجرور، لا يمتنع توجيهها نحويًا، لما في الكلام من قوة الدلالة على الإضافة، ولأن الفاصل ليس غريباً عن السياق، بل هو جار متعلق بالفعل)(أبو حيان، 1992 ، ص379).

إضافة إلى ذلك، فإن القراءة قد سلمت بها من قِبل أئمة القراءات والنحو، مما يرفع عنها أي احتمال للضعف أو الخطأ، ويؤكد أن اللغة العربية قادرة على التوسع في التركيبات دون الإخلال بالمعنى. ولذلك يمكن القول إن قراءة (أبن عامر) في هذا الموضع مستندة إلى تأصيل نحوي معتبر، وإن كانت خارجة عن القياس الشائع، لكنها تُعدّ من مقاييس الفصاحة القرآنية في توسيع الدلالة دون إخلال بالنظم.

المبحث الثاني
الدفاع عن قراءة ابن عامر الشامي

لقد أُثيرت حول بعض القراءات القرآنية المتواترة تساؤلات نحوية نابعة من قياسها على القواعد اللغوية المألوفة، وهو ما وقع في قراءة الإمام (أبن عامر الشامي) في قوله تعالى:

{كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ}، حيث رُفِع (قتلُ) فاعلًا لـ (زُيِّن) ، وفُصل بينه وبين المضاف إليه (أولادهم) بالجار والمجرور (لكثير من المشركين)، مما جعل بعض النحويين يتوقفون في توجيهها، أو يرجحون قراءة النصب التي لا فصل فيها. وأن هذا النوع من التوقف أو الإنكار لا يجوز أن يسلط على قراءة متواترة ثبتت عن النبي (صل الله عليه وسلم) ، ورواها الأئمة الثقاة، وتلقتها الأمة بالقبول(ابن الجزري، 1351هـ ، ص31–32) ، بل إن الناظر في منهج علماء القراءة والتفسير يجد أن القراءة إذا ثبت تواترها وجب قبولها وتوجيهها، لا ردها أو تضعيفها، وإن خالفت ما يظن أنه الأصل في القاعدة (السيوطي، 2008 ، ص168–170).

لقد نبه العلماء على أن بعض وجوه القراءات قد تخرج عن المشهور في القياس النحوي، لكنها لا تخرج عن الفصاحة والبيان العربي، لأن القرآن نزل بأفصح لسان، وجاءت القراءات المختلفة لتظهر سعة اللغة ومرونة الأسلوب العربي، مما يجعل توجيه هذه القراءة واجباً لا خياراً ، والدفاع عنها حفاظاً على قدسية النقل وحرمة النص ، و يأتي هذا المبحث للدفاع عن قراءة (أبن عامر الشامي) من وجهة نظر نحوية وقرائية، وبيان أنها ليست خارجة عن اللغة، بل لها أصل في كلام العرب، وتوجيه معتبر عند الأئمة، ويقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

الأول يعنى بأقوال العلماء في مشروعية القراءة واحتجاجهم بها، والثاني يتناول أوجه الدفاع النحوي والبلاغي عنها في ضوء القواعد اللغوية والأصول القرآنية ، ومن المبادئ الأصولية المتفق عليها عند أئمة القراءة واللغة أن القراءة إذا ثبت تواترها عن النبي (ﷺ)، فهي حجة قائمة بذاتها، يحتج بها في التفسير والأستنباط، ولا ترد بحجة نحوية أو عقلية(الزركشي، 2006، ص318–320). وقراءة (الإمام ابن عامر الشامي) في قوله تعالى: {كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ}

هي من القراءات المتواترة، وقد رواها عنه اثنان من رواته الثقات، هما: (هشام بن عمار) و(أبن ذكوان) ، وكلاهما من أئمة النقل والإقراء في الشام ، قال أبن الجزري(ابن الجزري، 2006م، ص358–360) في مواضع متعددة: (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية) ، وصح سندها، فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها ولا تحريم شيء منها، وهي التي أنزل الله بها القرآن وتلقاها الصحابة وأثبتها التابعون وأجمعت عليهاالأمة) (ابن الجزري ، 2000، ص11) .ويؤكد هذا المبدأ (النووي) في شرحه لصحيح مسلم، إذ قال:

(القراءات السبع متواترة بلا خلاف بين أهل الأداء، وهي كلها صحيحة مقطوع بها، يجب العمل بها، ولا يجوز رد شيء منها بحجة نحوية أو عقلية، لأنها منقولة عن النبي (صل الله عليه وسلم) تواتراً) (النووي، 1392هـ، ص62).

وقد تلقى العلماء قراءة (أبن عامر) هذه بالقبول، وإن اختلفوا في توجيهها، فهذا الخلاف لا يقدح في صحتها، بل يدل على مرونة اللغة وغِناها بالتراكيب التي تحتملها الفصاحة العربية.

وقال (أبن عاشور) في هذا الإطار :

(ولا يَصِحُّ ردُّ القراءة المتواترة لمجرد مخالفتها لما استقر من القياس النحوي، لأن هذه القراءات حجة على النحو لا العكس)(ابن عاشور ، 1984م، ص252) .

إن الدفاع عن هذه القراءة لا يكون بمجرد إظهار توجيهها النحوي فحسب، بل بالتنبيه على أن ورودها في القراءات السبع المتواترة كافٍ لإثبات حجيتها ومشروعيتها، ويجب حملها على أفصح الوجوه الممكنة، دون رد أو تضعيف، وهو ما سلكه جمهور المفسرين واللغويين ، لأن الدفاع لا يتوقف عند حد إثبات تواترها فحسب، بل يتعمّق في إبراز التخريج النحوي السليم والمستوى البلاغي الرفيع الذي تقدمه هذه القراءة، في ضوء أساليب العرب واستعمالاتهم ، فمن جهة النحو، فإن توجيه (قتلُ) على أنه فاعل مرفوع لـ (زُيِّن) ، مع تقديمه وتأخير مضافه إليه، وإن كان مخالفاً للأكثر، إلا أنه جائز عند طائفة من النحويين، كما سبق بيانه، خاصة عند من يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إذا أمن اللبس، وكان الفاصل له تعلق بالمعنى، وهو ما ينطبق على الجار والمجرور (لِكَثِيرٍ من المشركين) ؛ لأنه متعلق بالفعل (زُيِّن). قال (الخطيب الإسكافي) في توجيهه لهذه القراءة

(الخطيب الإسكافي، 1998م، ص317):

(يجوز أن يكون الفاعل في (زُيِّن) هو (قتلُ)، ويكون (لكثير من المشركين) جاراً ومجروراً متعلقاً بالفعل، ويكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه غير مخرجٍ عن العربية إذا اتضح المعنى، وهذا من ذلك) .(الخطيب ، 1998م) ، كما ذهب (أبن جني) إلى الدفاع عن هذا النوع من الفصل قائلاً:

(والأصل أن لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، لكن قد يفصل أحياناً لفائدة معنوية أو بلاغية، وقد جاء ذلك في الفصيح من كلام العرب، فلا يرد ما ورد به القرآن بمحض القياس)(ابن جني، 1999م، ص289) ، أما من جهة البلاغة، فإن تقديم (قَتْلُ) على (أولادِهم) مع الفصل بالجار والمجرور، يعطي قوة دلالية، حيث يضع التركيز على (قتل) بوصفه الجريمة التي زينت، ثم يأتي التحديد بـ(أولادهم) لاحقاً، مما يبرز بشاعة الفعل ويمهد للتوكيد عليه. ويعلق (الرازي) على هذا الترتيب بقوله : وفي تقديم (قتلُ) على (أولادهم) إشعار بعظم الفعل المجرَّم، وكونه هو المحل المقصود بالتزيين الشيطاني، ثم يُفصّل المفعول به لاحقاً لتأكيد البشاعة(الرازي ، 2000م ، ص157). وأن هذا الترتيب فيه ما يعرف عند البلاغيين بـ (التفريق بين العامل والمعمول لزيادة التشويق أو لغاية دلالية)، وهو أسلوب وارد في كلام العرب والقرآن، كما في قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ} حيث قُدِّم المفعول به لغرض معنوي وبلاغي. وبذلك، يتبين لنا أن قراءة (أبن عامر الشامي) لا تمثل خروجاً عن القواعد، بل هي وجه فصيح له أصل نحوي وبلاغي معتبر، ويجب أن تقرأ وتفهم في هذا الإطار، لا بمنظار القياس الجامد أو السماع المحدود ، وأن من المسائل التي ينبغي تأكيدها عند مناقشة قراءة (أبن عامر الشامي) – أو غيره من أئمة القراءات – أنّ القراءات المتواترة حاكمة على القواعد، لا محكومة بها. وهذا أصل علمي أرساه كبار أئمة العربية والقرآن، إذ إن القراءة إذا ثبت تواترها فهي تمثل وجه من وجوه اللغة المعتمدة، ولا يجوز ردها أو تأويلها تأويل قسري لتطابق قاعدة مقررة لاحقاً، بل قد تكون هي نفسها أصلاً في تقرير تلك القاعدة أو توسعتها ، إذ نص على ذلك (أبن الجزري) بقوله المشهور: (كل قراءة وافقت وجهاً من العربية، ووافقت الرسم العثماني، وصح سندها، فهي قراءة صحيحة لا يجوز ردها ولا تخطأ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجوهها في التلاوة سنّة متبعة لا يجوز ردها بحال)(ابن الجزري ، 2000م، ص9–10) ، وهذا يؤكد أن القاعدة النحوية تستنبط من القراءات لا العكس. وقد اتبع هذا المنهج كثير من النحويين المحققين، ومنهم أبو حيان الأندلسي الذي حرص في تفسيره البحر المحيط على عرض توجيهات متعددة للقراءات، مؤكدًا في مواطن عديدة أن

القراءة المتواترة لا ترد حتى لو خالفت القياس المشهور ، إذ قال (أبو حيان) في معرض تعليقه على بعض القراءات الشاذة عن القياس:

وقد جاءت عن العرب أشياء تخالف ما اصطلح عليه المتأخرون من القواعد، فكيف بما جاء في القرآن وقرأ به أئمة القرّاء؟ (أبو حيان الأندلسي، 1992 ، ص 41).

المطلب الثاني : ردود العلماء على إنكار قراءة ابن عامر الشامي ودفاعهم عنها

قد كان أول من أبدى ملاحظته على قراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى:

{وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ...}، هو (الإمام ابن جرير الطبري (ت310هـ)، الذي رأى في هذه القراءة مخالفة لما هو فصيح من الكلام. إلا أن العلماء لم يسكتوا عن هذا الإنكار، بل تصدى له غير واحد من المحققين، وعلى رأسهم ابن الجزري (ت833هـ) في دفاع مطول عن القراءة وراويها(الطبري، 1992م، ص 114). وقال (أبن الجزري) في النشر: (ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، وقارئها (أبن عامر) من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به مع أن قارئها لم يكن خاملاً ولا غير متبع ، فقد كان قاضي دمشق وإمام مسجدها الأموي، وإليه الوفود، ولم يعرف عن أحد من السلف إنكاره على قراءته، وإنما بدأ الإنكار من ابن جرير بعد الثلاثمائة...) (ابن الجزري، ص 32–33).

ثم يستعرض ابن الجزري الشواهد النحوية واللغوية التي تؤيد هذه القراءة، فيقول:

إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول وارد في كلام العرب، وهو مسموع في الشعر وكلام النبي (صل الله عليه وسلم). وأن الفصل بالمفرد أولى من الفصل بالجملة، كما في قولهم: (هو غلام – إن شاء الله – أخيك). ويستشهد بحديث النبي (صل الله عليه وسلم) : (فهل أنتم تاركو لي صاحبي)، الذي ورد فيه الفصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله ، ويستشهد برأي (أبن مالك النحوي (ت672هـ) في الكافية الشافية(ابن الجزري، ص 34–35) ، الذي قال مدافعاً :

(وحجتي قراءة (أبن عامر) .. فكم لها من عاضد وناصر)(ابن مالك، 2006م، ص 1285).

وبين (أبن مالك) أن هذا الفصل جائز لعدة اعتبارات / كون الفاصل فضلة ، كونه غير أجنبي في المعنى، وأن الفاصل مقدَّر التأخير، والمضاف إليه مقدَّر التقديم. ويختم (أبن الجزري) بأن هذه القراءة كانت معتمدة عند أهل الشام على امتداد قرون، وأن الإنكار عليها طعن في التواتر الثابت بالنقل والعمل والإجماع. وعندما نتحدث عن إعتراضات النحويين على قراءة (أبن عامر الشامي) والردود عليها نجد أن لم تسلم قراءة من القراءات المتواترة من التعرض للانتقاد من بعض الأئمة، وهو ما حصل كذلك في قراءة الإمام ابن عامر الشامي في قوله تعالى: ((وكذلك زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)) ، إذ قرأها ابن عامر على الوجه الآتي: (زُيِّنَ) : مبني للمجهول.

(قَتْلُ) : بالرفع، على أنه فاعل مرفوع لفعل التزيين.

(أولادهم) : منصوب، على أنه مفعول لـ (قتل) .

(شركاؤهم) : مجرور، على أنه مضاف إليه لـ (قتل). وقد أنكر هذه القراءة بعض الأعلام، منهم (أبو علي الفارسي) ، الذي عد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول (قبيحاً) قليل الاستعمال، وعده غير جائز في الكلام العربي، إذ قال: (ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى؛ لأنهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام، وإنما جاء ذلك في الشعر

(الفارسي، 2007م، ص 271–272).

(أبو منصور الأزهري) ، صاحب تهذيب اللغة، الذي رأى أن هذه القراءة (متروكة) ، وعد التقديم والتأخير فيها (ركيكاً) (الأزهري ، د.ت، ص 143). إلا أن ردود العلماء المدافعين عن القراءة كانت حاسمة، ومن أبرزهم :

- أبن الجزري، الذي دافع عنها بقوة واعتبرها حجة لغوية وتواتر قاطع (ابن الجزري، ص 30–31).
- أبن مالك، الذي بين وجه الفصل بين المصدر وفاعله بالمفعول من ثلاثة أوجه نحوية معتبرة (ابن مالك، د.ت، ص 1285).
- الإمام الشاطبي، الذي صرح بأن القياس النحوي لا يعتمد عليه في نقد القراءات المتواترة، فقال: (وما لقياسٍ في القراءة مدخلٌ) (الشاطبي، 2003، ص 14)، وقد استدل العلماء المدافعون عنها بما ورد في الشعر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو المفعول، كـ قوله: (فكلَّ شهٍ درُّ اليومَ من لامها) وفيه فصل بـ (اليوم) بين (در) و(من)، وهو من أفصح ما ورد في شعر العرب ، ويدعم ذلك أيضاً قول الإمام الشاطبي: (فلا تلم من سليم النحو إلا مجهلا)(فكري، 2007، ص 112) ، أي: لا يُلام من أنكر هذه القراءة إلا لجهله بها، لا لضعفها (المرزوقي، 1952 ، ص 199).

المبحث الثالث

أثر القراءات المتواترة في توجيه القواعد النحوية وتوسيع دلالات التركيب

لقد مثلت القراءات القرآنية المتواترة رافد لغوي ومعنوي غني أسهم في إثراء الدرس النحوي وتوسيع أفقه، بوصفها تمثل خلاصةً حيّة لتنوع اللهجات العربية وأساليب التعبير الفصيح. ولم يكن النحو بمعزل عن هذه القراءات، بل كان كثيرٌ من النحاة، خاصة المتقدمين، يتعاملون معها بوصفها شواهد لغوية ملزمة، بل ومنطلق لتأسيس القواعد أو تعديلها. ومن هنا فإن قراءة ابن عامر الشامي في قوله تعالى: {كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ}

لا يجوز أن تقرأ بمنظور الحصر القاعدي، بل ينبغي أن يفهم من خلالها إمكان تجدد النظر النحوي والبلاغي في ضوء النص القرآني، لا العكس. وسنناقش هذا المبحث جملة من القضايا التأسيسية، أهمها: اعتماد القراءة المتواترة بوصفها شاهد لغوي أصيل عند النحويين، واستجلاء الدلالات التركيبية والبلاغية للفصل بين المضاف والمضاف إليه في إطار السياق القرآني، على نحو ما تضمنته هذه القراءة، سعياً لبيان أنّ هذا الأسلوب ليس شذوذاً عن القاعدة، بل امتداد بلاغي وظيفي لفصاحة التركيب القرآني.

المطلب الأول: القراءات القرآنية بوصفها شاهداً لغوياً معتمد عند النحويين

لم تكن القراءات القرآنية المتواترة عند أئمة النحو واللغة مادة صوتية تتلى فحسب، بل كانت مرجعاً موثوق في بناء القواعد النحوية وتقرير الأصول اللغوية. فالقرآن الكريم بما اشتمل عليه من قراءات صحيحة متواترة ، يمثل أوثق نص لغوي حيّ، نقل إلينا بطريق السماع والتلقي، واحتوى على تنوع في الأساليب والتراكيب، مما جعله مرجع معتمد لا يرد ولا يقدم عليه قياس (ابن خالويه، 1979، ص 5).

وقد أكد هذه الحقيقة عدد من النحويين القدامى، أبرزهم الفراء (ت207هـ) في كتابه معاني القرآن، حيث كان يذكر القراءات، ويوجهها نحوياً ، ويؤسس من خلالها قواعد ترتبط بالسياق اللغوي. قال: (وإنما نحتج في النحو بقراءةٍ جاءت عن الجماعة؛ لأنها من كلام العرب الذي لا يشكون فيه)(الفراء، 1955، ص 12) ، ويعني بهذا أن القراءة المتواترة تمثل وجهاً من وجوه الفصاحة العربية، وإن خالفت القياس الشائع، أو خرجت عن المشهور من التراكيب ، و كذلك سار الزجاج (ت311هـ) وأبو علي الفارسي (ت377هـ) على هذا المنهج، فكانوا يقدمون القراءات عند التعارض مع المقاييس الاصطلاحية المتأخرة(الزجاج، 1988 ، ص 41 ؛ الفارسي، 2007م، ص 85). ويبرز هذا التوجه بقوة عند (أبن جني) (ت392هـ) الذي قال في الخصائص: (القرآن هو أعرب الكلام، وأشرفه، فكل ما جاء فيه من وجهٍ من وجوه العربية، فواجبٌ قبوله، لأنه حجة بنفسه)(ابن جني، 1952م، ص 42).

وقد أشار (سيبويه) وإن على نحو غير صريح إلى أهمية الشواهد الموثوقة في تقرير القاعدة، ومن ضمنها ما يتلى من القرآن الكريم، إذ لم يكن يرفض إلا ما شذ عن فصاحة العرب. بل إن كثيراً من النحويين اعتمدوا بعض القراءات النادرة لتوسيع القاعدة، أو لبيان جواز ما لا يقاس عليه عادة. وهذا يدل على أن القراءة إذا صحت سنداً وتواترت، فإنها تحمل على القاعدة، أو تُعدل القاعدة لأجلها، لا أن ترفض ، ولهذا فقد قرر العلماء، قديماً وحديثاً ، أن القراءة المتواترة تمثل نصاً لغوياً مرجعياً يبنى عليه النحو ويحتج به، ولا يرد لسبب قاعدي أو اصطلاحي لاحق(سيبويه، 1982 ، ص 29). قال الداني في جامع البيان : (القراءة سنة متبعة، لا يجوز ردها، لأنها نقل متواتر عن رسول الله صل الله عليه وسلم)(الداني، 1984، ص 48)، وفي ضوء ذلك، فإن قراءة (أبن عامر الشامي) في تقديم الفاعل على المفعول، مع الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا تخالف أصلاً من أصول العربية، بل تمثل وجهاً من وجوهها، ينبغي أن تفهم في إطار منهج أئمة النحو في اعتماد القراءات كأدلة لغوية لا يطعن فيها.

المطلب الثاني: دلالة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضوء السياق القرآني والبلاغة التركيبية

يعد الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المواضع التركيبية التي قد تبدو غير مألوفة في النمط القياسي للنحو، إلا أن القرآن الكريم في بعض قراءاته المتواترة قد تضمن هذا الأسلوب، مما يستوجب تفسيره وتأويله في إطار بلاغة التركيب القرآني وخصائص العربية لا في ضوء القواعد المعيارية وحدها.

في قراءة (أبن عامر الشامي) لقوله تعالى: {كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدِهِمْ}

جاء الفاعل (قتلُ) مؤخراً ، متقدماً على المضاف إليه (أولادهم)، مع وقوع فاصل بينهما، هو لكثير من المشركين . وهذه البنية تظهر ظاهرة لغوية دقيقة، وهي ما يعرف بـالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والذي تعامل معه النحاة على أنه قليل أو شاذ، لكنه جائز إذا اقتضاه المعنى والسياق. وقد بين ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) في مغني اللبيب أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قد يُرتكب للضرورة الشعرية أو للتوسعة البلاغية، مشيراً إلى أن العرب قدمت المعنى إذا اقتضى المقام التأكيد أو التشويق أو التخصيص(ابن هشام الأنصاري، 1998، ص 408–410).

فإن الفصل في قراءة (أبن عامر) لم يقع بدون سبب ، بل أدى وظيفة بلاغية أبرزت مفعولية الفعل أولاً، أي (قتل)، وركزت عليه، ثم جاءت الإضافة (أولادهم) متأخرة لإحداث نوع من التشويق والانتباه، مع إظهار فظاعة الفعل. وبهذا فإن التركيب يحقق غرضاً بلاغياً من حيث تأخير الإضافة لاعتبارات تتصل بإبراز المحور الأساسي للجريمة. وقد فسر (الزمخشري) (ت538هـ) هذا النوع من الفصل بقوله في الكشاف: وربما يجيء الفصل في الكلام لإبراز المعنى الذي يقصد إليه، وجعله أولى بالذِكر قبل غيره، حتى وإن كان ذلك على خلاف المألوف من التركيب

(الزمخشري، 1987، ص 71).

وهو ما ينسجم تماماً مع مقصد السياق القرآني في هذه الآية، التي تتحدث عن تشويه الفطرة الإنسانية بفعل التزيين الشيطاني، فجاء التركيب ليجعل (القتل) في صدر الكلام، مما يثير الهول والدهشة أولاً ، وقد أشار (السيوطي) في الإتقان إلى أن مثل هذه الأساليب القرآنية تمثل أعلى درجات الإعجاز البياني، ولا تفسر بمنطق القاعدة المجردة، بل تحمل على الفصاحة القرآنية(السيوطي، ص181).

وبناءً على هذا، فإن ما ورد في قراءة (ابن عامر الشامي) يعد أسلوب بلاغي مقصود يحقق غايات جمالية وتفسيرية، ويثري النحو العربي بفتح آفاق جديدة في فهم العلاقات التركيبية القائمة على السياق، لا على النمط الثابت فحسب. فإن قراءة (ابن عامر الشامي) التي تضمنت فصلًا بين المضاف والمضاف إليه، تمثل شاهداً لغوي حي على جواز هذه الظاهرة، وتغني القاعدة وتوسعها لا تخرج

عنها، بل تمنح النحو القرآني مشروعيته الذاتية . إذ إن كثيراً من المحدثين كـ الدكتور (رمضان عبد التواب) و(تمام حسان) وغيرهم قد أشاروا إلى أن التقعيد اللغوي ينبغي أن يُؤسس على التنوع الوارد في النصوص الموثوقة(عبد التواب، 2005 ، ص212–213 ؛ حسان، 2006 ، ص113) ، لا على الاقتصار على نوع واحد من الأساليب. و فإن إنكار هذه القراءة أو التردد في قبول توجيهها، هو إخلال بمنهج التعامل مع نصوص الوحي، ويقود إلى ضيق لا مبرر له في الفهم النحوي أو البلاغي . بعد التتبع والتحليل لما تضمنته قراءة الإمام ابن عامر الشامي في قوله تعالى:{كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ}، من ظاهرة نحوية دقيقة تمثلت في دخول الفاصل بين المضاف والمضاف إليه، أمكن الوصول إلى عدد من النتائج العلمية المهمة، يمكن إجمالها فيما يلي:

النتائج :

1- إنّ قراءة ابن عامر الشامي برفع (قتلُ) على أنه فاعل للفعل (زُيِّن) هي قراءة متواترة صحيحة، وردت عن طريق راويين معتبرين هما هشام وابن ذكوان، ولا يجوز ردّها أو تضعيفها لمجرد مخالفتها للمألوف من القواعد النحوية.

2- المسألة النحوية المتعلقة بـ(الفصل بين المضاف والمضاف إليه) هي مسألة خلافية بين البصريين الذين منعوه مطلقاً ، والكوفيين الذين أجازوه بشروط، وقد ورد له شواهد عربية وشعرية وقرآنية.

3- الفاصل الوارد في الآية ،وهو الجار والمجرور (لكثير من المشركين) ، ليس أجنبياً عن الجملة، بل هو متعلق بالفعل "زُيِّن"، وبالتالي فإن الفصل هنا لا يُفسد التركيب ولا يوقع في اللبس.

4- التوجيه النحوي للقراءة ممكن في ضوء القواعد المقررة عند الكوفيين وبعض المتأخرين من البصريين، وقد وجهها عدد من أئمة النحو والتفسير مثل الزجاج، والزمخشري، وأبو حيان، والخطيب الإسكافي.

5- من الناحية البلاغية، فإن تقديم (قتل) وتأخير (أولادهم) مع الفصل يبرز فظاعة الفعل ويؤكد فاعليته ومعناه، ويعد من أساليب الحصر أو التشويق البلاغي، وهو مما يزيد النص القرآني قوة وجمال .

ثانياً : التوصيات

1- ضرورة التأكيد في الدراسات النحوية والقرآنية على حرمة رد القراءات المتواترة أو تخطئتها بناءً على القواعد النحوية الظنية أو المقيسة فقط.

2- التوسع في دراسة العلاقة بين علم النحو وعلوم القراءات، باعتبار أن القراءات تمثل ثروة لغوية يمكن أن تغني القواعد وتحفز على إعادة قراءتها من منظور شامل.

3- دعوة الباحثين إلى العناية بتوجيه القراءات المشكِلة داخل الإطار النحوي والبلاغي، لا خارجا عنهما، لما في ذلك من تعميق لفهم النص القرآني وتقديرٍ لفصاحته.

4- تشجيع البحث في ظواهر تركيبية غير شائعة في القرآن الكريم، وعدم الاكتفاء بالظاهر من القواعد دون تتبع الشواهد وتوجيهات العلماء.

قائمة المصادر

1. القرآن الكريم ، سورة الأنعام: الآية 137.
2. ابن الجزري، محمد بن محمد. (1351هـ). النشر في القراءات العشر (ج 1). تحقيق علي الضباع. القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى.
3. ابن الجزري، محمد بن محمد. (2000م). النشر في القراءات العشر (ج 1). تحقيق علي الضباع. القاهرة: المطبعة التجارية الكبرى.
4. ابن الجزري، محمد بن محمد. (2006م). غاية النهاية في طبقات القراء (ج 2). تحقيق برجستراسر. بيروت: دار الكتب العلمية.

5. ابن جني، عثمان بن جني. (1952م). الخصائص (ج 1). تحقيق محمد علي النجار. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
6. ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (1979م). إعراب ثلاثين سورة. تحقيق عبد الفتاح شلبي. بيروت: دار المعرفة.
7. ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984م). التحرير والتنوير (ج 7). تونس: الدار التونسية للنشر.
8. ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي. (2001م). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج 1). تحقيق لجنة من العلماء. بيروت: دار الكتب العلمية.
9. ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2006م). الكافية الشافية (شرح ابن عقيل) (ج 3). تحقيق عبد المنعم هريدي. القاهرة: مكتبة الخانجي.
10. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (1998م). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ج 2). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: دار الفكر.
11. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1992م). البحر المحيط (ج 1). بيروت: دار الفكر.
12. الأزهري، محمد بن أحمد. (د.ت). تهذيب اللغة (ج 8). تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
13. الجرجاني، عبد القاهر. (د.ت). دلائل الإعجاز.
14. حسان، تمام. (2006م). اللغة العربية معناها ومبناها (ط 5). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
15. الخطيب الإسكافي، عبد الله بن محمد. (1998م). درة التنزيل وغرة التأويل (ج 1). تحقيق محمد عبد السلام شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية.
16. الداني، عثمان بن سعيد. (1984م). جامع البيان في القراءات السبع. تحقيق محمد عبد السلام هارون. بيروت: دار الكتب العلمية.
17. الذهبي، محمد بن أحمد. (1997م). معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ج 1). تحقيق بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.
18. الرازي، فخر الدين. (2000م). مفاتيح الغيب (ج 13). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
19. الرضي الأستراباذي. (1986م). شرح الكافية (ج 2). تحقيق يوسف حسن عمر. مكة: جامعة أم القرى.
20. الزجاج، إبراهيم بن السري. (1988م). معاني القرآن وإعرابه (ج 1). تحقيق عبد الجليل شلبي. القاهرة: عالم الكتب.
21. الفارسي، أبو علي. (2007م). الحجة في علل القراءات (ج 1). بيروت: دار المأمون.
22. الزركشي، محمد بن عبد الله. (1957م). البرهان في علوم القرآن (ج 1). تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
23. الزركلي، خير الدين. (2002م). الأعلام: قاموس تراجم (ج 4). بيروت: دار العلم للملايين.
24. الزمخشري، محمود بن عمر. (1987م). الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل (ج 2). بيروت: دار المعرفة.
25. سيبويه، عمرو بن عثمان. (1982م). الكتاب (ج 1). تحقيق عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب.
26. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (2008م). الإتقان في علوم القرآن (ج 1). تحقيق مركز الدراسات القرآنية. بيروت: دار ابن كثير.

27. الشاطبي، القاسم بن فيره. (2003م). حرز الأماني ووجه التهاني (الشاطبية). تحقيق محمد تميم الزعبي. دمشق: دار الغوثاني.
28. الطبري، محمد بن جرير. (1992م). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (ج 8). تحقيق أحمد شاكر. القاهرة: دار المعارف.
29. عبد التواب، رمضان. (2005م). فقه اللغة وقضايا العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي.
30. الفارسي، أبو علي. (2007م). الحجة في علل القراءات السبع (ج 2). تحقيق بدر الدين قهوجي. بيروت: دار المأمون.
31. الفراء، يحيى بن زياد. (1955م). معاني القرآن (ج 1). تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين. القاهرة: دار المصرية للتأليف.
32. فكري، مصطفى. (2007م). شرح الشاطبية. بيروت: دار الكتب العلمية.
33. المرزوقي، أحمد بن محمد. (1952م). شرح ديوان الحماسة (ج 1). تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون. القاهرة: لجنة التأليف.
34. النووي، يحيى بن شرف. (1392هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ج 6). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

References

1. The Holy Qur'an. Surah Al-An'am, Verse .137
2. Ibn al-Jazari, M. (1351AH). Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr (Vol. 1). Ed. Ali al-Dabba'. Cairo: Al-Matba'ah al-Tijariyyah al-Kubra.
3. Ibn al-Jazari, M. (2000). Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr (Vol. 1). Ed. Ali al-Dabba'. Cairo: Al-Matba'ah al-Tijariyyah al-Kubra.
4. Ibn al-Jazari, M. (2006). Ghayat al-Nihayah fi Tabaqat al-Qurra' (Vol. 2). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
5. Ibn Jinni, U. (1952). Al-Khasa'is (Vol. 1). Ed. Muhammad Ali al-Najjar. Cairo: General Egyptian Book Organization.
6. Ibn Khalawayh, H. (1979). I'rab Thalathin Surah. Ed. Abd al-Fattah Shalabi. Beirut: Dar al-Ma'rifah.
7. Ibn Ashur, M. (1984). Al-Tahrir wa al-Tanwir (Vol. 7). Tunis: Al-Dar al-Tunisiyyah lil-Nashr.
8. Ibn Atiyyah, A. (2001). Al-Muharrar al-Wajiz fi Tafsir al-Kitab al-'Aziz (Vol. 1). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
9. Ibn Malik, M. (2006). Al-Kafiyah al-Shafiyah (Sharh Ibn Aqil) (Vol. 3). Cairo: Maktabat al-Khanji.
10. Ibn Hisham al-Ansari, A. (1998). Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib (Vol. 2). Cairo: Dar al-Fikr.
11. Abu Hayyan al-Andalusi, M. (1992). Al-Bahr al-Muhit (Vol. 1). Beirut: Dar al-Fikr.
12. Al-Azhari, M. (n.d.). Tahdhib al-Lughah (Vol. 8). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
13. Al-Jurjani, A. (n.d.). Dala'il al-I'jaz.

14. Hassan, T. (2006). The Arabic Language: Its Meaning and Structure (5th ed.). Cairo: General Egyptian Book Organization.
15. Al-Khatib al-Iskafi, A. (1998). Durrat al-Tanzil wa Ghurrat al-Ta'wil (Vol. 1). Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
16. Al-Dani, U. (1984). Jami' al-Bayan fi al-Qira'at al-Sab'. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
17. Al-Dhahabi, M. (1997). Ma'rifat al-Qurra' al-Kibar (Vol. 1). Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
18. Al-Razi, F. (2000). Mafatih al-Ghayb (Vol. 13). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
19. Al-Radi al-Astarabadi. (1986). Sharh al-Kafiyah (Vol. 2). Mecca: Umm al-Qura University.
20. Al-Zajjaj, I. (1988). Ma'ani al-Qur'an wa I'rabuhu (Vol. 1). Cairo: 'Alam al-Kutub.
21. Al-Farisi, A. (2007). Al-Hujjah fi 'Ilal al-Qira'at (Vol. 1). Beirut: Dar al-Ma'mun.
22. Al-Zarkashi, M. (1957). Al-Burhan fi 'Ulum al-Qur'an (Vol. 1). Cairo: Dar Ihya' al-Kutub al-'Arabiyyah.
23. Al-Zirikli, K. (2002). Al-A'lam: A Biographical Dictionary (Vol. 4). Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin.
24. Al-Zamakhshari, M. (1987). Al-Kashshaf 'an Haqa'iq al-Tanzil (Vol. 2). Beirut: Dar al-Ma'rifah.
25. Sibawayh, A. (1982). Al-Kitab (Vol. 1). Beirut: 'Alam al-Kutub.
26. Al-Suyuti, J. (2008). Al-Itqan fi 'Ulum al-Qur'an (Vol. 1). Beirut: Dar Ibn Kathir.
27. Al-Shatibi, Q. (2003). Hirz al-Amani wa Wajh al-Tahani (Al-Shatibiyyah). Damascus: Dar al-Ghawthani.
28. Al-Tabari, M. (1992). Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ay al-Qur'an (Vol. 8). Cairo: Dar al-Ma'arif.
29. Abd al-Tawwab, R. (2005). Fiqh al-Lughah wa Qadaya al-'Arabiyyah. Cairo: Maktabat al-Khanji.
30. Al-Farisi, A. (2007). Al-Hujjah fi 'Ilal al-Qira'at al-Sab' (Vol. 2). Beirut: Dar al-Ma'mun.
31. Al-Farra', Y. (1955). Ma'ani al-Qur'an (Vol. 1). Cairo: Dar al-Misriyyah lil-Ta'lif.
32. Fikri, M. (2007). Sharh al-Shatibiyyah. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
33. Al-Marzouqi, A. (1952). Sharh Diwan al-Hamasah (Vol. 1). Cairo: Lajnat al-Ta'lif.

34. Al-Nawawi, Y. (1392AH). Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim (Vol. 6). Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

The entry of a separator between the noun and the noun it complements in the Almighty's saying: ((Thus was made attractive to many of the polytheists the killing of their children)) - the reading of Ibn Amir al-Shami as an example

Mina Moussa Abdel Razek
Meenalazaidy5@gmail.com

Abstract

This research examines the syntactic and rhetorical interpretation of the Qur'anic reading of Imam Ibn ʿĀmir al-Shāmī in the verse :Thus, the killing of their children was made appealing to many of the polytheists))
(Qur'an 6:137)The study focuses on the phenomenon of inserting a syntactic separator between the genitive construction (iḍāfa), a subtle grammatical issue that has long sparked debate among grammarians and exegetes. The research highlights the significance of the mutawātir Qur'anic readings as authoritative linguistic evidence, which serve not only as sources for grammatical rules but also as grounds for expanding them, rather than being subject to later grammatical restrictions .Using a descriptive-analytical approach, the study traces the views of major grammarians such as Ibn Hishām, Ibn Jinnī, and al-Zamakhsharī, alongside the defenses provided by leading Qur'anic reciters such as Ibn al-Jazarī. The research concludes that the separation found in this reading is neither anomalous nor irregular; instead, it is grounded in a valid rhetorical and syntactic logic that foregrounds the verb "killing" (qatlu) to intensify semantic impact, followed by the delayed mention of "their children" to create emphasis and rhetorical suspense. The study affirms that Qur'anic readings represent a superior linguistic reference, upon which rules are based rather than measured against, thus broadening the understanding of Qur'anic grammar and stylistics.

Keywords : Mutawatir Readings - Ibn ʿĀmir al-Shāmī -Qur'anic Gramma - Syntactic Separation -Qur'anic Rhetoric.